

Distr.: General
4 May 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

16-7 تموز/يوليه 2020

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت *

العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ

عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

موجز تجميعي للمساهمات الطوعية المقدمة من اللجان الفنية التابعة للمجلس
الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية

مذكرة من الأمانة العامة



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/HLPF/2020/1

020720 290620 20-06370 (A)



تقدم هذه الوثيقة موجزا تجميعيا للمساهمات الطوعية التي أعدتها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية. وقدمت المساهمات استجابة لدعوة رئيسة المجلس الواردة في رسالتها المؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2020⁽¹⁾ الموجهة إلى رؤساء تلك الهيئات، التي طلبت إليهم فيها أن يقدموا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مدخلات فنية تسلط الضوء على مساهمات هيئاتهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽²⁾. وتتوافر على الشبكي للمنتدى⁽³⁾ النصوص الكاملة للبيانات التي وردت لاستخدامها في إعداد هذا التقرير التجميعي.

(1) https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/25650Draft_letter_for_inputs_by_ECOSOC_functional_commissions_and_other_intergovt_bodies.pdf

(2) استُفيد في إعداد هذه الوثيقة من المساهمات التي قدمتها: (أ) اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التالية: لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ولجنة المخدرات، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجنة وضع المرأة، ولجنة السياسات الإنمائية، ولجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية، واللجنة الإحصائية؛ (ب) اللجان الإقليمية التالية: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ (ج) اللجان الحكومية الدولية والهيئات ذات الصلة التالية التابعة للأمم المتحدة: اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالعمال المهاجرين، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ومجلس حقوق الإنسان، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، والمجلس الإداري للاتحاد الدولي للاتصالات، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، واللجنة التوجيهية التابعة لليونسكو المعنية بهدف التعليم حتى عام 2030 في إطار أهداف التنمية المستدامة، ومركز اليونسكو للتراث العالمي، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والهيئات التقنية والحكومية الدولية التابعة لها، وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة، ومنتدعو الأمم المتحدة، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومنظمة السياحة العالمية؛ (د) الهيئات الحكومية الدولية الأخرى التالية: إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، واللجنة التوجيهية للشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

(3) انظر: <https://sustainabledevelopment.un.org/inputs/>

أولا - مقدمة

1 - يوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة محفلا مركزيا لمتابعة واستعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي نحو تنفيذ قرار الجمعية العامة 1/70 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وتمشيا مع الفقرة 82 من القرار، ييسر المنتدى تبادل الخبرات، بما يشمل النجاحات المحققة والتحديات الماثلة والدروس المستخلصة. ويوفر المنتدى أيضا القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات المتعلقة بالمتابعة، ويعزز اتساق سياسات التنمية المستدامة وتنسيقها على نطاق المنظومة.

2 - وفي الفقرة 85 من القرار نفسه، دعت الجمعية العامة إلى أن يحتضن المنتدى السياسي الرفيع المستوى استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة. ووفقا للولايات القائمة، فإن الاستعراضات التي يجريها المنتدى للتقدم المحرز والإنجازات العالمية والتحديات تدعمها استعراضات تجريها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية، بما يجسد الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة والصلات التي تربط بعضها ببعض.

3 - ولذلك دعت رئاسة المجلس اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس وغيرها من الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المنظمات العالمية والآليات التي تقودها المنظمات الحكومية الدولية التي تسهم في تنفيذ خطة عام 2030، إلى تقديم إسهاماتها وحصيلة مداولاتها ذات الصلة فيما يتعلق بكيفية معالجتها لأهداف وغايات التنمية المستدامة من منظور موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020 وهو "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة".

4 - وتستند هذه الوثيقة إلى موجز تجميعي للإفادات الطوعية الواردة حتى 23 نيسان/أبريل 2020⁽⁴⁾، ولا تقترح إنشاء قناة رسمية تقدم من خلالها المعلومات إلى المنتدى أو تعديل ولاية أي كيان أو طريقة حوكمته. وتوفر الوثيقة معلومات عن الكيفية التي تستجيب بها الهيئات الحكومية الدولية لموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020، تشتمل على تقييم، يستند إلى عمل تلك الهيئات، للثغرات الهامة في التنفيذ، وتسلط الضوء على السياسات والتدابير الرئيسية لكفالة التعجيل بالعمل وانتهاء مسارات مفضية إلى التحول لتنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، وتتضمن إجراءات محددة أوصت بها الكيانات المساهمة. وقد تناولت بعض الإفادات أيضا الإجراءات المتخذة منذ بداية الأزمة العالمية الراهنة المحيطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وترد هذه الإجراءات في الوثيقة.

(4) يمكن الاطلاع على المساهمات الواردة بعد 23 نيسان/أبريل وجميع الإفادات المقدمة الأخرى عن طريق الرابط التالي:

<https://sustainabledevelopment.un.org/inputs/>

ثانيا - السياسات والإجراءات الرئيسية التي تكفل العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير من أجل تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

5 - يتعرض النظام المتعدد الأطراف للخطر في وقت يحتاج فيه على وجه الاستعجال إلى الإصلاح وإعادة التنشيط من أجل تعزيز خطة عام 2030، وحتى قبل أن تهاجم جائحة كورونا المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، وتدفع الاقتصاد العالمي إلى الانكماش، الذي لا يمكن حتى الآن تقييم آثاره الطويلة الأجل تقييما كاملا، كان الجهد الجماعي لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة قد وصل إلى مفترق طرق. وقد أنجز المنتدى السياسي الرفيع المستوى دورته الأولى الرباعية السنوات، التي تُوجت بانعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2019، ولدى تقييم التقدم المحرز بعد خمس سنوات من اعتماد رؤساء الدول والحكومات للخطة، الذي كان حدثا تاريخيا، من الواضح أنه تم القيام بالكثير من العمل لمواءمة الأطر والسياسات على الصعيدين الدولي والوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون من أجل جمع البيانات، وإقامة الشراكات، وتعزيز الرؤية الكفيلة بالتغيير للتنمية المستدامة في شتى القطاعات وفيما بين السكان. ومع ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود، لا سيما الآن، لضمان عقد ناجح من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تتطلب جائحة كوفيد-19 إعادة التفكير في استجاباتنا الفورية في مجال السياسة العامة.

6 - وتبين إسهامات كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تم تجميعها في هذا التقرير المعد من أجل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020 أنه قد حدث تقدم، ولكنها تُظهر أيضا انتكاسات في مجالات مختلفة لخطة عام 2030، وتحدد مسارات لإحداث تحول والفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب، وتشير إلى الطريق إلى الأمام بالنسبة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وجميع المهتمين بإنجاح عقد العمل من أجل التنمية المستدامة. ولدى الإسهام في بيان خارطة الطريق للسنوات العشر المقبلة، تبدأ الإفادات المقدمة بتحديد المجالات التي يوجد فيها تأخر والتي هي أحوج ما تكون إلى الاهتمام.

7 - وقد تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى انحسار ما تحقق من أهداف التنمية المستدامة. وقد تقيد أيضا قدرة الحكومات على اتخاذ خطوات استثنائية لتحقيق تلك الأهداف.

ألف - الثغرات الحرجة في تنفيذ خطة عام 2030

أمسى الكثيرون يُتركون خلف الركب

8 - لقد جعل الأثر المدمر والانتشار السريع لجائحة كوفيد-19 تدابير المواجهة المتخذة لحماية الصحة العامة الأولوية المطلقة للحكومات في جميع أنحاء العالم. وتُكابد البلدان من أجل التصدي للمخاطر الصحية مع التخفيف من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للعزل وتباطؤ الإنتاج وفقدان الوظائف. وقد أثر مرض كوفيد-19 على الجميع بغض النظر عن نوع الجنس أو الموقع الجغرافي أو الانتماء الإثني أو الدين أو الثروة أو أي وضع آخر.

9 - وحيثما تكون مستويات عدم المساواة الحالية مرتفعة، تؤثر عواقب أزمة كوفيد-19 على أضعف فئات السكان تأثيرا جائرا وأثقل وطأة. فقد تعرضت المرأة بوجه خاص لأشكال متعددة ومعقدة من التمييز بينما كانت في الخطوط الأمامية لتدابير المواجهة، في المنزل وفي إطار القوة العاملة الصحية وفي مختلف قطاعات الإنتاج.

10 - وتكشف الترتيبات غير المتكافئة المتخذة على صعيد الإدارة عن حالات أخرى من التفاوت، بما في ذلك بين المستويين الوطني ودون الوطني، في كيفية اعتماد أهداف التنمية المستدامة وترتيب أولوياتها. فلا يزال العديد من البلدان يفتقر إلى تدابير الحماية الاجتماعية الكافية لأكثر الفئات حرمانا وضعفا، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات العرقية والأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال. كما أن قدرة القطاع العام على التعامل مع الأزمات متفاوتة أيضا، وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن اختلافات صارخة فيما يتعلق بنظم الرعاية الصحية غير المتكافئة، وتفاوت القدرات على حشد مختلف الهيئات والمؤسسات، والجهود المبذولة لتنفيذ التعلم الإلكتروني وتقديم الدعم التعليمي إلكترونيا مع معالجة الفجوات الرقمية في الوقت نفسه.

11 - وهناك مؤسسات حكومية كثيرة غير قادرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالحجم والسرعة المطلوبين بسبب شيوع بخس قيمة القطاع العام في النظريات الاقتصادية للعقود الماضية، مما أدى إلى إدارة عامة أصغر حجما ولكنها أقل فعالية، وإلى تجاهل للقيمة العمومية التي قد توجد لها تلك الإدارة. ولا تزال عقلية الجزر المنعزلة تعرقل التنفيذ الشامل لأهداف التنمية المستدامة وتعوق العمل لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وثمة حاجة إلى التزام سياسي أقوى لربط الجزر المنعزلة الإدارية والسياسية ببعضها ببعض في إطار الإجراءات الدولية المتخذة في مجالات رسم السياسة العامة والمعونة الإنمائية وبناء السلام، فضلا عن تعزيز الآليات السياسية والاقتصادية المتعددة الأطراف والإقليمية القائمة.

12 - وتؤدي الطبيعة الدائبة التغير لتوزيع السكان، استنادا إلى خصائص ديمغرافية من قبيل السن والعرق والانتماء الإثني والدخل ومستويات التعليم، إلى زيادة صعوبة تتبع وقياس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلدان والفئات. وقد أصبحت الهجرة الدولية، ووضع السياسات المتعلقة بها، من أكثر مجالات الإدارة العامة إثارة للجدل وأهمية في كل بلد تقريبا. وتؤثر الهجرة تأثيرا مباشرا على رفاه الدولة ورفاه الفرد على حد سواء. وتبرز الديناميات المتغيرة للوظائف وأماكنها الجغرافية والهجرة الجماعية للعمال إلى المناطق الحضرية مشاكل من قبيل الاكتظاظ وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

استمرار الفقر وعدم المساواة يقوض التقدم

13 - لا تزال أوجه عدم المساواة آخذة في الاتساع على كل من الصعيد المحلي والوطني والعالمي. ولا تزال التفاوتات بين عوامل من قبيل الدخل، والطبقة الاجتماعية، والموقع الجغرافي، والفجوات بين المناطق الحضرية والريفية، والحصول على التعليم والرعاية الصحية، والضروريات الأساسية، متفشية، وتقيد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030.

14 - ويعجل الركود الاقتصادي العالمي الحالي بزيادة الفقر وزيادة التفاوت الاقتصادي العالمي والتوزيع غير العادل للمكاسب الإنمائية داخل البلدان وفيما بينها. وبينما نواصل استخدام كميات لا تفتأ تتزايد من الموارد الطبيعية لدعم نشاطنا الاقتصادي، لا تزال الكفاءة التي تستخدم بها الموارد دون تغيير. ولذا لم نشهد بعد فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الموارد الطبيعية والفوائد

ذات الصلة والآثار البيئية موزعة توزيعاً غير متساو بين البلدان والمناطق. ولا يمكن الدفاع عن إدانة الأساليب الحالية للإنتاج والاستهلاك، والمستويات الحالية لعدم المساواة المرتبطة بها.

15 - ولا تزال أقل البلدان نمواً تشهد مستويات منخفضة من دخل الفرد، والمخدرات والاستثمارات المحلية، ولا يزال يوجد لديها وعاء ضريبي محدود. وما زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل الخارجي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية، والقروض الخارجية. ومع ذلك، لا تكفي هذه الموارد لتلبية احتياجات هذه الفئة الضعيفة من البلدان، ونتيجة لذلك، كان التقدم الإنمائي متفاوتاً.

16 - كما أدى عدم إحداث تحول هيكلي وعدم تنويع الاقتصادات في أقل البلدان نمواً لبناء نمو اقتصادي مستديم وشامل للجميع إلى إبطاء التقدم في هذه البلدان. يضاف إلى ذلك أن الاستثمار في تنمية القدرات الإنتاجية، لا سيما على الصعيد المحلي خارج إطار العواصم، بما في ذلك مباشرة الأعمال الحرة والبنية التحتية القادرة على تحمل المناخ والطاقة والزراعة والعلم والتكنولوجيا والرقمنة، غير كافٍ لدعم محاولات إحداث تحول. ولا تزال أقل البلدان نمواً تواجه تحديات في حشد رأس المال التجاري وغيره من رؤوس الأموال من أجل الاستثمارات التي يمكن أن تدفع تحولها الاقتصادي.

حقوق الإنسان والعدالة تتعرضان للتهديد في أوقات الأزمات

17 - تعتمد التنمية المستدامة على استثمارات بنوية وشاملة ومتكاملة في السكان من أجل كفالة تمكنهم من تحقيق قدراتهم والمساهمة بصورة كاملة في التنمية. ويشمل ذلك تحقيق الكرامة، والمساواة، وحقوق الإنسان بما فيها الحقوق المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية؛ وحصول الجميع على التعليم الجيد والعمل اللائق والصحة الجيدة مدى الحياة؛ وأمن المكان؛ وتوفير نظم حوكمة خاضعة للمساءلة ومستندة إلى بيانات وطنية شفافة؛ والقدرة على الصمود في وجه المخاطر البيئية وغيرها من المخاطر الإنسانية.

18 - وعلى الرغم من النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في خضم جائحة كوفيد-19، لا تزال النزاعات المسلحة وما يرتبط بها من عنفٍ مستهدفٍ لمجموعات بعينها، إلى جانب انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، تشكل تحديات كبيرة أمام إحراز تقدم سلمي. وتأتي النساء في جميع أنحاء العالم بين أوائل ضحايا الأزمات والنزاعات وانتهاكات الحقوق. وهناك انتهاكات في إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. ويتعرض العديد من النساء والفتيات طوال حياتهن لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز والهشاشة والتهميش والعنف. وهذه الأشكال من التمييز آخذة في الازدياد الآن وسط مناخ من عدم اليقين العالمي.

19 - وفي سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية، يُترجم مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب إلى معالجة الصلة بين الهشاشة الاجتماعية والجريمة. وتتحدد أنماط الهشاشة الاجتماعية حسب نوع الجنس والسن والدخل من حيث علاقة هذه الخصائص بأنواع معينة من الجرائم.

20 - ورغم أن أوجه التقدم في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفر مزايا اقتصادية واجتماعية كبيرة للبلدان والمجتمعات المحلية ولالأطفال، بما يحفز التنمية الاقتصادية ويشجع الترابط من خلال تبادل الأفكار والخبرات، إلا أن هذا التقدم يؤدي أيضاً إلى انفجار غير مسبوق في أعداد الجرائم السيبرانية. وأصبحت فرص الاتجار بالبشر وإنتاج وتوزيع المواد التي تنتهك سلامة وحقوق النساء والأطفال، بصرف النظر عن

أماكن وجودهم الفعلية أو جنسياتهم، تشكل تهديدا ناشئا. ومما يزيد أيضا من تعقيد طبيعة الجرائم المرتكبة في عالم الفضاء الإلكتروني، الذي لا حدود له، التورط المتزايد لجماعات الجريمة المنظمة في هذا النوع من الجرائم.

21 - وإضافة إلى ذلك، فإن الفساد وعدم القدرة على الوصول إلى نظم قضائية تتسم بالاستقلالية والكفاءة يؤثران تأثيرا سلبيا كبيرا على النمو الاقتصادي، لأن العدالة ضرورية لسيادة القانون. فالفساد لا يقوض المؤسسات الديمقراطية فحسب، بل يبطئ أيضا التنمية الاقتصادية ويسهم في عدم الاستقرار الحكومي.

الجوع وسوء التغذية في ازدياد

22 - تشير التقديرات إلى أن العدد المطلق للأشخاص المتضررين من نقص التغذية أو الحرمان المزمن من الأغذية في العالم قد ارتفع للسنة الرابعة على التوالي إلى أكثر من 820 مليون شخص في عام 2019. وقد أعلن برنامج الأغذية العالمي هذا الأسبوع أن جائحة كوفيد-19 يمكن أن تدفع 130 مليون شخص آخرين إلى الوقوع ضحايا للجوع الحاد. ويؤثر الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تأثيرا جائرا على الفقراء، لا سيما من يعانون الفقر المدقع، الذين يتركزون إلى حد كبير في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في كسب عيشهم.

23 - ولا يزال صغار منتجي الأغذية والأسر المزارعة والشعوب الأصلية، لا سيما منهم النساء والشباب، يعانون من الهشاشة، في حين أن التدابير والقرارات السياسية الحالية ليست قوية بما يكفي لإطلاق إمكاناتهم لكي يصبحوا عوامل حاسمة للتغيير.

24 - ولا يمكن فصل أثر حالات التباطؤ والركود الاقتصادي على الأمن الغذائي والتغذية عن الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية، وهي الفقر وعدم المساواة والتمييز؛ كما أن الجهود الوطنية غير منسقة بما فيه الكفاية. وتبرز الافتقار إلى المعارف والقدرات فيما يتعلق بإنفاذ معايير السلامة الغذائية كفجوة حرجية، لا سيما في البلدان النامية.

25 - وبالإضافة إلى استمرار الجوع وسوء التغذية في العديد من المناطق، ترتفع معدلات زيادة الوزن والسمنة في كل منطقة من مناطق العالم، حيث تتعايش حالات نقص التغذية وزيادة الوزن والسمنة في كثير من الأحيان في نفس الأسرة المعيشية. وتبين نتائج التحليل الأول للمؤشرات على الصعيد القطري أن معدلات السمنة أعلى في البلدان التي ترتفع فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي المعتدل.

الإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية تهدد التنوع البيولوجي

26 - لا يعترف كل البلدان وأصحاب المصلحة اعترافا كاملا بأن الفقر والجوع يرتبطان ارتباطا وثيقا باستدامة المنظومات الغذائية والغابات والمحيطات والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة والتنوع البيولوجي. ويشكل عدم إحراز تقدم في الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية تحديا خطيرا يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤثر التغيرات في استخدام وإدارة الأراضي والمياه، والتلوث، والاستخدام المفرط للمدخلات الخارجية، والإفراط في الاستغلال والصيد، وتقشي الأنواع الدخيلة المغيرة، جميعها تأثيرا سلبيا على التنوع البيولوجي بالنسبة للأغذية والزراعة. ولا يزال فقدان النظم الإيكولوجية وتدهورها والانتقال إلى إنتاج أكثر كثافة يعتمد على مجموعة محدودة من الأنواع والأنصاف والسلالات، من العوامل الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي بالنسبة للأغذية والزراعة وخدمات النظم الإيكولوجية.

27 - وعلى الرغم من المساهمة البالغة الأهمية التي تقدمها الغابات والإدارة المستدامة لها في التنمية المستدامة، لا تزال إزالة الغابات وتدهورها يحدثان في مناطق عديدة، استجابةً في كثير الأحيان للطلب على الأخشاب والغذاء والوقود والألياف. ومن المتوقع أن يتسارع الطلب والاستهلاك العالميان للمنتجات والخدمات الحرجية وأن يمارسا مزيدا من الضغط على الغابات. وحاليا، يتم سنويا تحويل أكثر من 7 ملايين هكتار من الغابات الطبيعية إلى استخدامات أخرى للأراضي، وذلك بالأساس لأغراض الزراعة التجارية الواسعة النطاق والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وعلى الرغم من تباطؤ معدل إزالة الغابات في كثير من المناطق خلال العقد الماضي، تشير التقديرات إلى أن معدل فقدان الغطاء الشجري يتزايد باطراد في المناطق المدارية منذ عام 2000 لأسباب بشرية وطبيعية، بما في ذلك الحرائق والعواصف. وقد شكل ذلك تحديات كبيرة تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة شاملة لعدة قطاعات على جميع المستويات لإدارة الغابات على نحو مستدام، بوسائل منها الحفظ والإصلاح والتوسع. وثمة حاجة ملحة بوجه خاص إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف إزالة الغابات، وإصلاح الغابات المتدهورة، وزيادة التحريج وإعادة التحريج على الصعيد العالمي زيادة كبيرة.

28 - ولإدارة الموارد الجينية المستخدمة في تربية المائيات آثار كبيرة على الأمن الغذائي والتغذية، إذ أن الإنتاج من تربية المائيات أصبح الآن يتجاوز مصادد الأسماك. ولا يزال توسيع نطاق المناطق المحمية للتنوع البيولوجي البحري ووجود سياسات ومعايير تشجع الاستخدام المسؤول لموارد المحيطات غير كافيين لمكافحة الآثار الضارة للصيد المفرط وتزايد تحمض المحيطات بسبب تغير المناخ وتفاقم فرط المغذيات الساحلي. ونظراً لأن بلايين الأشخاص يعتمدون على المحيطات في معيشتهم وكمصدر للغذاء ونظراً للطبيعة العابرة للحدود للمحيطات، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود والتدخلات على جميع المستويات للحفاظ على موارد المحيطات واستخدامها بشكل مستدام.

أزمة المناخ مستمرة

29 - أصبحت العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، معرضة بشدة لتغير المناخ، وذلك بسبب خصائصها الهيكلية ولكون نموها الاقتصادي يعتمد على قطاعات معرضة للتأثر بتغير المناخ، إضافة إلى افتقارها إلى بنى تحتية متينة. ومع تسارع خطى تغير المناخ، ثمة اعتراف متزايد بأن الحكومات المحلية يجب أن تضطلع بدور أساسي في التكيف وبناء القدرة على الصمود؛ ولكن التقدم المحرز غير كافٍ لخفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى ما دون الغايات المحددة في اتفاق باريس. ومن أجل تمويل البنى التحتية للصمود أمام تغير المناخ والتكيف معه، ولتعزيز قدرات الحكومات بوجه عام، والحكومات دون الوطنية بوجه خاص، يجب زيادة فرص الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ زيادة كبيرة وبمعدل أسرع.

30 - وبالنظر إلى أوجه التآزر القوية بين خطة عام 2030 واتفاق باريس، تجدر الإشارة إلى أنه قد طُلب إلى البلدان أن تزيد تدريجياً من طموحات مساهماتها المحددة وطنياً، المقرر الإبلاغ عنها مرة كل خمس سنوات، والتي سيحين موعد الإبلاغ التالي عنها في عام 2020. وهذه إحدى آليات "الاتجاه الصعودي غير المترجع" في إطار اتفاق باريس، بالإضافة إلى الصعود بالطموحات في مجال نشر الطاقة المتجددة. وتتجاهل الأرقام المستهدف بلوغها حالياً فيما يتعلق بالكهرباء ضمن المساهمات المحددة وطنياً ما يقدر بنسبة 59 في المائة من إمكانات نشر الكهرباء المتجددة متشياً مع اتفاق باريس، ولا تعكس النمو الفعلي للطاقة المتجددة.

31 - وبما أن 840 مليون شخص لا يزالون يعيشون دون القدرة على الحصول على الكهرباء، إلى جانب 2,9 بليون شخص يفتقرون إلى إمكانية الطهي النظيف، فإن مسار "العمل كالمعتاد" لن يحقق هدف تيسير الوصول للجميع بحلول عام 2030. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز خلال العقد الماضي، لا تزال مصادر الطاقة المتجددة تواجه استمرار حواجز مالية وتنظيمية وأحيانا تكنولوجية. فقد ركزت السياسات حتى الآن على الطاقة الكهربائية المتجددة، وقام عدد قليل من البلدان بتنفيذ سياسات لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة لأغراض التدفئة والنقل.

الفجوات الرقمية تعطل التعليم

32 - تشهد المجتمعات والاقتصادات حاليا تحولات سريعة بفعل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي تحمل في طياتها إمكانات التصدي لتحديات إنمائية معقدة ومتداخلة. غير أنه يجب الاستفادة من هذه الإمكانيات بصورة استراتيجية للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويميل التقدم السريع للتكنولوجيا إلى إفادة الجهات التي لديها الموارد اللازمة للوصول إلى الابتكارات وتنفيذها واعتمادها، ولكنه يزيد من اتساع الفجوة بالنسبة لمن لديهم قدر أقل من فرص الحصول على التكنولوجيا.

33 - ولا تزال إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تزايد، إذ أصبحت إشارات الاتصالات الخلوية النقالة تصل الآن إلى أكثر من 95 في المائة من سكان العالم، وأصبحت إمكانية الوصول إلى الإنترنت متاحة لأكثر من 50 في المائة. ومع ذلك، لا تزال هناك فوارق كبيرة بين المناطق والبلدان. وتزيد نسبة الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت في البلدان المتقدمة النمو عن أربعة أضعاف نسبتهم في أقل البلدان نمواً. ويشكل عدم يسر التكلفة عائقاً أمام وصول العديد من الناس، مما يقلل من فرص الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة ويحتمل أن يؤدي إلى تفاقم أنماط أخرى من عدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الافتقار إلى المهارات التقنية والتصفحية ذات الصلة، وكذلك الافتقار إلى المهارات الشخصية، يشكل عائقاً أمام نشر واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتشير البيانات إلى أن البلدان النامية تعاني من الحرمان بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بالمهارات الرقمية.

34 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل تعليم الملايين من الشباب وأصبحت تطرح تحدياً مباشراً تمثل في كفاءة الاستمرارية والإنصاف في الحصول على التعليم من خلال وسائل بديلة. وحتى عندما تكون عمليات إغلاق المدارس مؤقتة، فإن ذلك ينطوي على تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة. ويفرض هذا الوضع ضغطاً هائلاً على الحكومات للتعامل مع هذا الأمر من خلال تدابير التعلم المفتوح وعن بعد وعبر الإنترنت، وهي تدابير ليست متساوية في مستوى تطورها داخل البلدان وفيما بينها وتميل إلى وضع الأطفال والشباب الذين يعانون من الهشاشة والتهميش في حالة حرمان. ويتطلب السياق تعاوناً دولياً حازماً لتبادل الأدوات والخبرات، وبناء القدرات للاستجابة للأزمات، ومنع زيادة اتساع الفجوات التعليمية.

35 - وثمة حاجة إلى بيانات أكثر وأفضل عن الكيفية التي يمكن بها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تعجل بإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بوسائل منها تيسير تنفيذ وإنجاز التدابير في جميع المجالات. وينبغي للبلدان أن تكتف إنتاج بيانات وطنية عن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها وعن بيئتها التمكينية، تكون ذات صلة بسياساتها وأهدافها وغاياتها، ولكنها تكون أيضاً قابلة للمقارنة دولياً.

الفجوات في البحث والتطوير لا تزال قائمة

36 - هناك فجوة واسعة في القدرات التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فنقات البحث والتطوير في معظم البلدان النامية لا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمي من حيث القيمة المطلقة والنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على حد سواء. وهذا يعكس انخفاض نفقات البحث والتطوير في مجال الأعمال التجارية (32 إلى 38 في المائة) في البلدان النامية، أي ما يعادل تقريباً نصف المتوسط العالمي البالغ 68 في المائة. وفي عام 2014، كان يوجد 1 098 باحثاً لكل مليون نسمة على نطاق العالم، ولكن كان يوجد 87,9 باحثاً فقط لكل مليون نسمة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، و 63,4 لكل مليون نسمة في أقل البلدان نمواً. وتتراوح نسبة الباحثات في مجال الهندسة والتكنولوجيا في معظم البلدان النامية بين 10 و 40 في المائة. وتشكل المرأة أيضاً أقلية بين خريجي علوم الحاسوب، وهي ممثلة تمثيلاً ناقصاً بين صانعي القرار في العديد من قطاعات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

الفجوات في البيانات تحول دون إجراء تقييم دقيق للتقدم المحرز

37 - يشكل عدم كفاية القدرة الإحصائية على رصد تنفيذ خطة عام 2030 إحدى الفجوات التي يجب سدها على وجه السرعة إذا أُريد للتقدم المحرز أن يُقاس بفعالية. وتتواصل الجهود الرامية إلى سد الفجوات في البيانات عن طريق دعم وضع المعايير والمنهجيات الإحصائية، ولكن يجب دعمها على نطاق واسع.

38 - وتكشف الفجوات في البيانات والمعلومات والتحليلات اللازمة لدعم صنع القرار المستنير والقائم على الأدلة عن الحاجة إلى تحسين البيانات القطاعية وتحليل الترابطات الحاسمة - من حيث أوجه التآزر والمفاضلات على حد سواء - بين الغابات، ومصائد الأسماك، وتربية المائيات، وإدارة المحيطات، والأمن الغذائي والتغذية، والتنوع البيولوجي، والدورة المائية، وحفظ التربة، واحتجاز الكربون، وحماية الموائل، والفقر وسبل العيش، والترابط بين الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد والنمو الاقتصادي، والبيانات المتعلقة بالتجارة والسوق. ولا تزال البيانات والأدلة وتحليل السياسات المتعلقة بمسارات معالجة القضايا المتصلة بالاستدامة والمفاضلات مشتتة وكثيراً ما لا تكون متاحة متى وحيثما دعت الحاجة إليها.

39 - وفي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تشمل العناصر التي تؤثر على بيئة الإبلاغ المؤسسي مواطن الضعف التي تعترض الأطر القانونية والتنظيمية، والافتقار إلى القدرات البشرية والمؤسسات الداعمة ذات الصلة، إضافة إلى العقبات التي تحول دون الرصد والتنفيذ الملائمين للمعايير والقواعد الدولية. وعلى وجه الخصوص، تحتاج البلدان النامية إلى أدوات تمكن من تحديد الفجوات من خلال وضع نقاط مرجعية دولية، ووضع خطط عمل للإصلاحات المحاسبية، وقياس التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية.

40 - وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط عدد من أهداف التنمية المستدامة بمؤشرات لا تزال مصنفة على أنها من المستوى الثالث، وذلك يعني إما أن المؤشرات لا تزال قيد التطوير المنهجي أو أن البلدان لا تتبعها بعد باستمرار. وهذا يبرز فجوة واضحة في المعلومات المتعلقة بتقييم التحديات وقياس التقدم المحرز وتحديد أنسب الحلول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

باء - التدابير ذات الأولوية للتعجيل بالعمل وضمان المسارات الكفيلة بالتغيير

41 - تهدد الكوارث الطبيعية، التي تزداد تواتراً وشدة، إنجاز خطة عام 2030 بصفة عامة. وفي حين بدأت الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجائحة كوفيد-19 تتكشف لتوها، فمن الواضح أنها ستتطلب جهداً عالمياً طويل الأجل يهدف إلى العمل المشترك لمنع وقوع المزيد من العواقب الكارثية. وكثيراً ما تتلاقى مخاطر الكوارث مع مواطن الضعف الاجتماعي والاقتصادي الحرجة، التي تسهم في إدامة الفقر والتهميش المتوارثين عبر الأجيال. وثمة حاجة إلى إطار عالمي موحد للاستجابة في مجال الصحة والأمراض المعدية، للمساعدة في التأهب للكوارث المتصلة بالصحة في المستقبل.

42 - وتشكل الأزمة الصحية العالمية الرهانة أيضاً اختباراً للحوكمة والقيادة والمؤسسات الديمقراطية، والالتزامات الوطنية والدولية، ومدى التقيد بمبادئ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والتضامن، على الصعيدين الوطني والدولي. ولا يمكن لأي بلد ولا لأي قائد أن يقوم بذلك بمفرده. فالحالة الرهانة تتطلب وضع تصور لنماذج الدعم الرامية إلى حفز العمل المحلي المنطلق من القاعدة إلى القمة، استناداً إلى الفرضية الاستراتيجية القائلة بأن لكل عمل محلي جماعي وفردى أهميته في مثل هذه الأزمة العالمية.

43 - ويتطلب العمل المعجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إرشادات بشأن الابتكار في مجالي السياسات والحوكمة، بما في ذلك مبادرات الإصلاح ذات المسار السريع القائمة على الفتوحات المبتكرة والإصلاحات التدريجية التي تستهدف تحقيق نتائج تراكمية طويلة الأجل. وتتطوي كل هذه الأمور على مخاطر تعد جزءاً لا يتجزأ منها ونتيجة طبيعية لها، ويمكن أن تؤدي إلى النجاح والفشل على حد سواء. فالقبول بأن هناك حاجة إلى الابتكار يعني الاستعداد لتجشم المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن إخفاقات الحوكمة لا تتوقف على الأحداث غير القابلة للتنبؤ وحدها؛ فهي تنجم غالباً عن عدم التوافق بين تصميم آلية من آليات الحوكمة، والمشكلة التي تهدف تلك الآلية إلى معالجتها، والسياق الاجتماعي والسياسي المحيط بهذه المشكلة. وتنشأ أشكال أخرى لإخفاقات الحوكمة بسبب الافتقار إلى القدرات في مجال الحوكمة (مثل الكفاءات والمهارات والقدرات) أو عدم فعالية إدارة أطر الحوكمة.

44 - وبوجه عام، يمكن تحقيق الابتكار من خلال آليات من قبيل الإصلاح التشريعي والنماذج التعاونية للحوكمة؛ وتيسير الوصول إلى خدمات عامة جيدة، مع التركيز على التعليم؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة؛ وتحقيق التوازن بين الاحتياجات الطويلة الأجل والاحتياجات الطارئة القصيرة الأجل؛ وتعبئة الموارد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والمؤسسية والسياساتية؛ والتعاون بين كل من المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي والمجتمعي لمعالجة القضايا واتخاذ الإجراءات أنياً.

45 - وتتطلب نهج إشراك الحكومة بأسرها إصلاح التصورات والنهج القائمة التي يتم فيها السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق سياسات تعتبر تلك الأهداف جزءاً منفرداً ومنعزلة. ويلزم زيادة التنسيق وتحسين التعاون وزيادة بناء القدرات في عمليات التخطيط وصنع القرار في الحكومات والوكالات والهيئات الحكومية الدولية. ويمكن أن يؤدي التعاون في إنشاء آليات فعالة للتكامل الرأسي والأفقي وتيسير الحوار بين الحكومات الوطنية والمحلية إلى تعزيز الحوكمة في جميع المجالات، دعماً للتقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام 2030.

46 - وترد في الفقرات 47 إلى 86 أدناه التدابير ذات الأولوية والمجالات المحددة التي يمكن فيها إحراز تقدم يفضي إلى التحول.

شمول الجميع

47 - يكتسي اتباع نهج متسق يقوم على إشراك الحكومة بأسرها والمشاركة التعاونية من جانب جميع المؤسسات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين طوال دورة السياسات أهمية بالغة لتحقيق خطة عام 2030. وتتطلب مواءمة السياسات بطريقة متسقة توفير بيانات قابلة للمراجعة بشأن النتائج - لجهات من بينها المكاتب الإحصائية ومكاتب مراجعة الحسابات ومنظمات المجتمع المدني - وتيسير الوصول إلى منصات التكنولوجيا ومراكز المعرفة التي يمكن أن تعزز تقاسم المعارف والتعلم المتبادل وتولي زمام الأمور محليا. ومن المهم القيام بالاتصال على نطاق واسع، ولا سيما مع الشباب، من أجل إنكاء الوعي وكسب التأييد للإجراءات المتخذة.

48 - ويستوجب عدم ترك أحد وراء الركب، في كثير من الأحيان، تجنب اتباع النهج المنطلقة من القمة إلى القاعدة إزاء التنمية المحلية. ويمكن أن يكون إنشاء جهات تنسيق داخل المجتمعات المحلية لتقييم مدى ما يمكن تطبيقه من اللامركزية وتقدير آثار الانتقال من الوطني إلى المحلي أمرا ذا أهمية. كما أن لتمكين المدن والسلطات والمجتمعات المحلية ودعمها أهمية حاسمة لفعالية الاستجابات السياسية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

49 - وينبغي تشجيع إشراك الجهات الفاعلة دون الوطنية في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي لتعزيز تولي زمام الأمور محليا فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، إلى جانب قيام المدن الكبيرة، أو مجموعات من المدن الأصغر حجما، بوضع استراتيجيات محلية. ويمكن تمكين الأطفال والشباب بوصفهم عناصر محرك فاعلة للتغيير.

50 - ويعد توازن الاستراتيجيات العامة، مثل التخطيط والتصميم والتعلم العملي من خلال الخبرة، أمرا مفيدا للتعبيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، ثمة جانب كبير من الإجراءات الحكومية الأساسية يتعلق بالاستقرار والموثوقية لضمان توفير الحماية والخدمات للمواطنين.

51 - ومن المهم أكثر من أي وقت مضى، في ضوء الأزمة الصحية والاقتصادية العالمية الراهنة، تيسير قدر أكبر من التنسيق والتفاوض وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين على نحو أكثر جدوى، لكفالة إحراز تقدم من خلال الاستجابات المتعددة الأطراف والمنسقة والقائمة على الأدلة في مجال السياسات.

52 - ويتمثل عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاستثمار على الصعيد المحلي في مشاريع البنية التحتية الصغيرة، التي تكون مع ذلك مفضية إلى التحول - مثل خطوط المواصلات الفرعية والجسور ونظم توليد الطاقة الكهرومائية الصغرى ومشاريع التكيف مع المناخ. وتحقق هذه المشاريع عوائد إنمائية كبيرة بالنسبة للأمن الغذائي، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وإمكانية الحصول على الطاقة النظيفة، والقدرة على تحمل تغير المناخ، والتنمية الاقتصادية المحلية، وتعبئة الموارد المحلية.

53 - ويمكن استخدام التمويل المختلط بصورة أفضل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أقل البلدان نموا. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج التمويل المختلط القابلة للتطويع التي تعالج أمورا من بينها مخاطر صرف العملات وعائدات البيع النهائية ودرجة تحمل المخاطر. وهذه الحلول ممكنة في إطار هيكل تمويل التنمية القائم، ولكنها تتطلب ابتكارات لزيادة عائدات البيع النهائية وتنويع المخاطر، والتوسع في مرافق المساعدة التقنية لتحديد ودعم خط الأعمال وعمليات تحسين التصنيف الائتماني على أرض الواقع، وإنشاء أدوات ضمان متكاملة في مؤسسات التمويل المحلية للمساعدة في ضخ المزيد من رأس المال المحلي

في التنمية المحلية. ويمكن أن يشمل ذلك أيضا زيادة استخدام المنح ورأس المال التساهلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المراحل الأولى لنموها ("الفئة الوسطى المفقودة") في أقل البلدان نموا لتمكينها من إثبات جدارتها الائتمانية، مما يتيح زيادة فرص الحصول على التمويل المختلط ورأس المال التجاري.

54 - ويساعد اعتماد حلول التكنولوجيا المالية على نطاق أوسع على زيادة تعميق الشمول المالي وبناء أسواق واقتصادات رقمية أوسع نطاقا وشاملة للجميع، بما في ذلك في مجالات مثل الحصول على الطاقة النظيفة، والإنتاجية الزراعية، والنقل.

55 - وسيكون إطار إشراك الحكومة بأكملها أيضا هو الأوفر حظا في النجاح في تحقيق الأهداف المتعلقة بالهجرة والأهداف الإنمائية على السواء. ويمكن للإدارات الحكومية المختلفة أن تتجنب العمل لأغراض متعارضة وأن تعزز، بدلاً من ذلك، جهود بعضها البعض من خلال تنفيذ سياسات الهجرة التي تدعم - أو على الأقل لا تقوض - أساسيات التنمية، على سبيل المثال، أو من خلال السعي إلى إبرام اتفاقات تجارية تسهل أيضاً تنقل اليد العاملة.

56 - وتقوم الحكومات الوطنية بسن القوانين واللوائح التي تحكم الهجرة، ولكنها لا تتحكم في القوى الدافعة - الإيجابية والسلبية على حد سواء - الكامنة وراء الهجرة، مثل الاتجاهات الديمغرافية، وتداعيات تغير المناخ، ودافع الأسر القوي نحو جمع شملها. ومن الأرجح بدرجة كبيرة أن تتبع سياسات وبرامج فعالة من العمليات التي يُتبع فيها نهج إشراك المجتمع بأسره والتي تُشرك عناصر أخرى من المجتمع، ليس في المشاورات فحسب، بل أيضا في شراكات نشطة.

57 - وتتطلب مكافحة الصور الضارة وغير الدقيقة لكيفية تأثير المهاجرين والهجرة على المجتمعات المضيفة والمجتمعات الأصلية بذل جهود متواصلة من جانب الحكومات على جميع المستويات، بالشراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المهاجرين ومؤسسات المجتمع المدني.

58 - وينبغي أن تكون جهود دمج الهجرة في تخطيط السياسات جهودا متعددة القطاعات، تشمل الصحة والتعليم والعمالة والعدالة والتخطيط الحضري والأمن الوطني، وكذلك تخطيط التنمية. وربما تكون التحويلات المالية هي المساهمة الأبرز التي يقدمها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية - ومن الأهمية بمكان تخفيض التكاليف المرتفعة دون هوادة للتحويلات المالية - ولكن قد تكون مساهماتهم غير النقدية بنفس القدر من الأهمية، أو حتى أكثر أهمية، في فتح مسارات مُفضية إلى التحول أمام التنمية.

مكافحة الفساد

59 - هناك ترابط وتعاضد قويان بين سيادة القانون والتنمية. ويشكل النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، بوسائل منها آليات منع الجريمة والعدالة الجنائية، أمرا أساسيا للنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والتنمية المستدامة. ويتوقف موضع تركيز تنمية القدرات من أجل التغيير على نوعية وأداء الإدارة العامة والحوكمة القائمين في سياق مؤسسي معين.

60 - ويجب على كل إدارة أن تتوخى اليقظة فيما يتعلق بمخاطر وواقع الفساد وحالات تضارب المصالح في الحياة العامة، وكلاهما له آثار تؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور في الحكم واثار اقتصادية ضارة. فالفساد يؤدي، من خلال عدم إمكانية التنبؤ به، إلى رفع التكاليف، وتشويه القرارات، وسوء تخصيص الموارد،

وتثبيط المشاريع والاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط الفساد بالإفراط في الإنفاق، وعجز المالية العامة، ونقص تحصيل الضرائب، ونقص استيعاب الأموال، وعدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى فيما يتعلق بالوصول إلى مناصب السلطة وهجرة الأدمغة من الاقتصاد.

61 - بيد أنه ينبغي ألا تؤدي مكافحة الفساد إلى أن تصبح الإدارة جامدة بحيث يتعذر فيها الابتكار والمخاطرة. فلا بد من إعمال المساواة بصورة مرنة في خدمة عامة تبتكر وتتغير. ويجب أن تكون الاستجابات من المصالح العامة سريعة حين يلزم الأمر، وأن تراعي الظروف المتغيرة، مع ضمان وجود ما يكفي من الضوابط والتوازنات.

تمكين المرأة

62 - ينبغي للبلدان أن تقوم بانتظام، في الفترة التي تعقب الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، بتقييم ورصد العواقب والآثار الجنسانية لتلك الجائحة، وجمع البيانات وتحليلها، والتخطيط للحفاظ على المساواة بين الجنسين ومواصلة تعزيزها. ويتطلب ذلك وجود جهاز وطني ملائم للغرض المنشود وهياكل أساسية قوية في مجال الشؤون الجنسانية. وكثيرا ما تتسم الأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة وآليات المساواة بين الجنسين ذات الصلة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالهشاشة، وتعاني من نقص المهارة ونقص التمويل، وتفتقر إلى الهيكل أو السلطة أو الصلاحيات التنظيمية المناسبة للإشراف أو المراقبة أو رصد الأثر بشكل فعال. وتواجه مزيدا من التعثر في أداء ولاياتها أثناء الأزمات. ويتعين على البلدان أن تشرك هذه الآليات وتحافظ عليها وأن تواصل تطويرها أثناء أزمة كوفيد-19 وبعدها. وينبغي لها ألا تقوض الموارد المالية المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين أو تحيها جانبا أو تخفضها، بل يجب عليها أن تغتنم الفرصة لإصلاح عملياتها والتخطيط لمزيد من الاستثمارات في هذا المجال وتنفيذها. وستكون هذه الخطوات أساسية لضمان تولي المرأة القيادة ومشاركتها الكاملة في صنع القرارات في فترة "نقاهاة" المجتمعات.

63 - وينبغي زيادة الدعم المقدم إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ليتسنى لها الوصول إلى جميع قطاعات السكان ومعالجة جميع جوانب الحياة اليومية للنساء والفتيات لضمان حصولهن على الدعم الكافي. والمرأة في جميع أنحاء العالم في طليعة ضحايا الأزمات والنزاعات وانتهاكات الحقوق. وتمثل في الوقت نفسه القوى الرائدة للتنمية المستدامة والتغيير المفضي إلى التحول.

64 - وينبغي أن تركز استراتيجيات الانتعاش الاقتصادي على المساواة بين الجنسين بوصفها قوة دافعة للتنمية المستدامة. ويجب اعتبار مشاركة المرأة في المجالين السياسي والعام وفي المسؤوليات الاقتصادية في جميع المجالات، بما في ذلك تغير المناخ والميادين الرقمية، أولوية قصوى في استراتيجيات الانتعاش، هدفها النهائي هو بناء نموذج إنمائي أكثر احتراما للناس ولحقوقهم الأساسية. والحكومات مدعوة إلى اغتنام هذه اللحظة من تاريخ البشرية بوصفها فرصة لاعتماد استراتيجيات مفضية إلى التحول تركز على تمكين المرأة وتوليها زمام القيادة.

65 - ويتطلب إحراز تقدم في هذا المجال إلغاء القوانين والمعايير الاجتماعية التمييزية، وإزالة الحواجز الهيكلية والقوالب النمطية الجنسانية، وتعزيز المعايير والممارسات الاجتماعية التي من شأنها تمكين جميع النساء والفتيات. ويجب اتخاذ إجراءات لتعزيز الفعالية والمساواة في المؤسسات على جميع المستويات بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، فضلا عن كفالة المساواة في الوصول إلى العدالة والخدمات العامة.

دمج القضايا المتشابكة والربط بينها

66 - يتطلب التعجيل بإحراز تقدم خلال عقد العمل كفالة أن تستند السياسات إلى أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للحكومات الوطنية القيام بالمزيد من العمل لضمان اتساق السياسات على مستوى جميع الوزارات وتحقيق التكامل بين الاستراتيجيات التي تتناول الغابات والزراعة والأغذية واستخدام الأراضي والتنمية الريفية والوطنية، مع تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، في شراكة وثيقة مع القطاع الخاص والقطاعات الصناعية والمجتمع المدني، من بين أصحاب مصلحة آخرين. ومن الأهمية بمكان التحول إلى تناول الإنتاج والاستهلاك المستدامين في الخطط الاقتصادية الوطنية وأدوات السياسة المالية والميزانيات الوطنية، بدلا من تناولهما في حافظات المشاريع البيئية. ومن شأن ذلك أن يتيح إدماج الموارد الطبيعية والتكلفة الكاملة لما يترتب عليها من آثار وعوامل خارجية سلبية في هذه السياسات والأدوات الاقتصادية.

67 - ويجب أن توسع النظم الغذائية نطاقها ليتجاوز الإنتاج الأولي وأن تُضفي مزيدا من الكفاءة على السلسلة الغذائية بأكملها، إلى جانب تعزيز الممارسات والنظم الغذائية المستدامة. ويشمل ذلك الحد من فقدان الأغذية وهدرها، وهو ما سيتطلب تكنولوجيات جديدة في جمع المحاصيل والنقل والتخزين، فضلا عن تحسين أنماط التجارة وإحداث تغييرات في سلوك المستهلكين.

68 - فالغابات والزراعة والمياه والطاقة والسياحة والصحة، من بين أمور أخرى، يرتبط بعضها ببعض وبقطاعات وقضايا أخرى واسعة النطاق. وكثيرا ما يكون التوسع الزراعي هو المحرك الرئيسي لإزالة الغابات في العديد من المناطق، في حين أن الغابات مهمة للأمن الغذائي والتغذية، ولا سيما بالنسبة للسكان الذين يعيشون في المناطق النائية. وتنظم الغابات أيضا توفير المياه وخدمات النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه في إطار نظام أوسع نطاقا يجمع بين المناخ والغابات والمياه والسكان، وتقدم حولا مستدامة للتصدي للضغوط الناجمة عن الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة الناشئة عن سكان يتنامى عددهم وعن التنمية الاقتصادية. ويأتي ما يقرب من 75 في المائة من المياه العذبة التي يمكن الوصول إليها في العالم من مستجمعات المياه الحرجية، ومن ثم فإن الحلول القائمة على الغابات توفر إمكانات كبيرة للإدارة المستدامة للموارد المائية.

69 - ويمكن أن يؤدي اتباع نهج متكاملة من قبيل إدارة المشهد الطبيعي للغابات وسلاسل القيمة المستدامة للمنتجات الحرجية إلى تيسير التعاون على نطاق القطاعات والجهات صاحبة المصلحة، وتعزيز رأس المال البشري والاجتماعي لتحقيق تغييرات مفضية إلى التحول. ويتطلب التنفيذ الفعال لهذه التدابير الشاملة لعدة قطاعات نظما إدارية مبتكرة وشاملة وتعاونية، واتباع أسلوب علمي في صنع القرار، وقيادة سياسية. ويجب أيضا توفير ما يكفل دعم سبل عيش الفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما صغار المنتجين، والمزارعون الأسريين، والنساء الريفيات، والشباب.

70 - ويمكن أن يؤدي تحسين التكامل عبر القطاعات إلى إيجاد نهج بنوية مفضية إلى التحول. ومن منظور الأغذية والزراعة، تشكل النظم الغذائية المستدامة نهجا مثاليا يسمح بالتكامل المؤسسي والسياساتي، ويتناول جميع أبعاد الاستدامة في الوقت نفسه. ويؤدي اتباع نهج متكامل إزاء النظم الغذائية إلى كفالة اتخاذ تدابير للقضاء على الفقر والجوع، مع مراعاة آثارها على المناخ والموارد الطبيعية، وكذلك على الإدارة والاستخدام المستدامين للتنوع البيولوجي، مع الحفاظ على الاقتصادات والنمو الشامل في الوقت نفسه. ويتيح ذلك النهج أيضا البيانات والتحليلات اللازمة لتحديد أوجه الترابط والمفاضلات المطلوبة لاتخاذ قرارات سياسية مستنيرة.

71 - ويؤدي صغار منتجي الأغذية، بمن فيهم صغار المزارعين وصيادو الأسماك الحرفيون والرعاة، فضلاً عن الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في نظم الأغذية الزراعية، دوراً بالغ الأهمية في حفز التحولات الريفية التي تكفل استدامة سبل العيش والكرامة الإنسانية، ولا سيما في البلدان التي تمثل فيها الزراعة التي يزاولها أصحاب الحيازات الصغيرة المصدر الرئيسي للغذاء والعمالة. وينبغي دعم صغار منتجي الأغذية من خلال وضع سياسات تمكينية وضخ استثمارات محددة الهدف. وتبين الأدلة أن ارتفاع الدخل بين أصحاب الحيازات الصغيرة يمكن أن يؤدي إلى زيادة تنوع الإنتاج واتباع نظم غذائية صحية، وتحسين التغذية والصحة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي سد الفجوة بين الجنسين في مجال الزراعة إلى تقليل عدد الجياح في العالم بنسبة كبيرة. ويمكن أن يؤدي تحسين سبل عيش صغار منتجي الأغذية والجهات الفاعلة في المناطق الريفية أيضاً إلى توليد الطلب على المدخلات الزراعية المحلية، والأصول والخدمات، والتوزيع التجاري، والهياكل الأساسية والخدمات المتعلقة بتجهيز الأغذية، والسلع الاستهلاكية غير الغذائية. ويوفر هذا الطلب المزيد من فرص ريادة الأعمال، لا سيما لأعداد كبيرة من الشباب، ويمكن، إذا تمت تلبية، أن يساعد على تحقيق النمو والتنمية في مجالات كانت مهمة من قبل.

72 - وتكتسي شفافية الأسواق والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق أهميةً بالغة للأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي، لا سيما عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات مستنيرة وقائمة على الأدلة في مجال السياسات. وثمة حاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تحسين رصد وتقييم العرض والطلب والتجارة وأسعار الأغذية والسلع الأساسية الزراعية، وإتاحة المعلومات للجمهور في الوقت المناسب من أجل تعزيز الشفافية وتحسين تنسيق العمل. وتكتسي شفافية الأسواق أهمية بالغة لتعزيز نظام تجاري عالمي ثنائي وجماعي ومتعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف وقابلية التنبؤ ويفضي إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتحسين التغذية والتنمية الزراعية المستدامة.

73 - ويمكن أن تؤدي التجارة الزراعية دوراً هاماً بوصفها عاملاً مساعداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بهدف القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة. ويمكن أن تؤدي كذلك دوراً في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وأن تسهم في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. وتكتسي التجارة الزراعية أهمية بالغة في تعزيز وتيسير الحوار بشأن السياسات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني عند نقطة التقاء المسائل المتعلقة بالتجارة بالمسائل المتعلقة بتغير المناخ.

توسيع نطاق الحصول على الطاقة

74 - أصبحت الطاقة المتجددة أسرع مصادر الطاقة نمواً وأرخصها في معظم أنحاء العالم نتيجة لتخفيض التكاليف والابتكار والأطر التمكينية. فهي الآن حل رئيسي للتصدي لتغير المناخ وأداة عملية في مجال الإجراءات المتعلقة بالمناخ لإيصال صافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام 2050.

75 - ويمكن للحكومات أن ترفع سقف الطموح لتوسيع نطاق نشر الطاقة المتجددة من خلال خطط طويلة الأجل توائم بين الأهداف المتعلقة بالمناخ والطاقة من جهة، والمستهدفات المعززة المتعلقة بالطاقة المتجددة في المساهمات المنقحة والمعززة المحددة وطنياً، من جهة أخرى. ويمكن أن يؤدي توسيع نطاق حلول الطاقة المتجددة اللامركزية غير الموصولة بالشبكة إلى سد الفجوة في الحصول على الطاقة عن طريق تشجيع نماذج التوصيل الملائمة، وتحفيز التمويل من خلال أدوات مبتكرة، واعتماد سياسات وأنظمة تمكينية، وبناء القدرات في مختلف حلقات سلاسل القيمة، وتشجيع ريادة الأعمال.

- 76 - ويمكن أن يؤدي اعتماد سياسات وتدابير استباقية لضمان الانتقال العادل إلى مصادر الطاقة المتجددة وتعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لتلك المصادر إلى تعزيز الروابط بين هدف الطاقة المستدامة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى من خلال اتباع نهج أكثر شمولاً. إزاء سياسة الطاقة، وزيادة التعاون عبر قطاعات مثل العمالة والصحة والزراعة والمياه. ومن شأن تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بهدف النهوض بالابتكار والاستثمار وبناء القدرات أن يسهم أيضاً في تعزيز هذه الروابط.
- 77 - ويمكن أن يؤدي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أطر قطاع الطاقة على جميع المستويات - بما في ذلك وضع السياسات وتصميم البرامج وتنفيذ المشاريع - إلى تسخير فرص زيادة المساواة بين الجنسين التي تسنح بالتزامن مع الانتقال إلى نظام للطاقة يعتمد على مصادر الطاقة المتجددة.

سدّ الفجوات الرقمية

- 78 - تم الاعتراف الكامل في خطة عام 2030 بإمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومختلف التكنولوجيات الرقمية بوصفها عوامل رئيسية محركة للتنمية وعناصر بالغة الأهمية في الحلول الإنمائية المبتكرة. ولا بد من بذل المزيد من الجهود للاستفادة من هذه التكنولوجيات على نحو استراتيجي للتجديد بإحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل. ومع مراعاة أهمية المحتوى المناسب والمهارات ذات الصلة والبيئة التمكينية، يُعترف بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإنترنت العريض النطاق، والتكنولوجيات النقالة، والتطبيقات والخدمات ذات الصلة، لما تتطوي عليه من إمكانات للمساعدة في تمكين الناس، والتمكين من ممارسة حقوق الإنسان على نطاق أوسع، بما في ذلك حرية التعبير، وتعزيز الوصول إلى المعلومات والمعارف، وفتح آفاق التوظيف وإتاحة فرص العمل اللائق، وتعزيز التنوع الثقافي، وزيادة فرص التعلم وتوفير المعرفة العلمية والخدمات الأساسية.
- 79 - وشهدت السنوات الأخيرة تسارعا شديدا في وتيرة تطبيق التكنولوجيا الرقمية لتوفير الخدمات المالية وغيرها من الخدمات في أقل البلدان نموا. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أفاد 45 في المائة من البالغين في عام 2018 بأن لديهم حساباً للخدمات النقدية النقالة، وهو أعلى معدل في أي منطقة في العالم. ويمكن أن تعود هذه التطورات بالفائدة على النساء والشباب واللاجئين والمهاجرين، فضلا عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي تبشر بإقامة اقتصادات رقمية أوسع نطاقا وشاملة للجميع وبتحقيق الشمول المالي. غير أن أقل البلدان نموا تواجه بوجه خاص صعوبات في ضمان وجود الهياكل الأساسية الرقمية والبيئة التنظيمية ونماذج الأعمال التجارية الصالحة التي يمكن أن تدفع قدما بالشمول المالي وتنمية الاقتصادات الرقمية، فضلا عن إتاحة الفرص لزيادة تعبئة الموارد المحلية.
- 80 - ولن تتحقق فوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من تلقاء ذاتها. فلكي يتم تسريع وتيرة إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لضمان ربط الاستثمارات الرقمية بأولويات تسريع وتيرة إحراز التقدم ويلزم توفير المزيد من الدعم لأولئك المعرضين لخطر التخلف عن الركب. وكثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، غير مستعدة على نحو كاف لاغتنام الفرص الناشئة نتيجة للرقمنة. وعلاوة على ذلك، هناك خطر ناجم عن احتمال أن تؤدي الرقمنة إلى توسيع نطاق التفاوت في الدخل، حيث إن مكاسب الإنتاجية قد تعود أساساً على ثلة ثرية بالفعل من المؤسسات والأفراد المهرة. وسيتوقف الأثر الصافي على مستوى التنمية والتأهب الرقمي للبلدان والجهات صاحبة المصلحة فيها، وكذلك على السياسات المعتمدة والمنفذة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وتؤكد السرعة التي تتشكل بها الاقتصادات والمجتمعات الرقمية والفجوات الكبيرة التي لا تزال قائمة بين البلدان وفيما بينها الحاجة الملحة إلى زيادة الدعم العالمي لبناء القدرات والمساعدة التقنية، فضلاً عن زيادة الدعم العالمي لحوكمة الشؤون الرقمية لضمان تقاسم منافع التنمية الرقمية بالتساوي.

سد الفجوات في البيانات

81 - يتعين اتخاذ تدابير ذات أولوية لتعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان ذات الأوضاع الهشة، لتلبية الطلب على البيانات، وذلك لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها والإبلاغ عنها. وتكتسي زيادة التمويل وتحسينه أهمية بالغة لدعم النظم الإحصائية الوطنية في تلبية هذه الطلبات على البيانات.

تسخير الابتكار

82 - يمكن أن يحدث التغير التكنولوجي السريع تحولاً جذرياً في تنفيذ خطة عام 2030، وقد أظهرت عدة تكنولوجيات رائدة بالفعل إمكانات كبيرة للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد البيانات الضخمة في معالجة قضايا عالمية حرجية، وتحقيق فتوحات علمية، والنهوض بصحة الإنسان، وتحسين عملية صنع القرار وفعالية المبادرات الإنمائية.

83 - وتقوم إنترنت الأشياء بمراقبة وإدارة الأشياء والآلات المتصلة بالإنترنت ولها تطبيقات في مجالات مثل الرعاية الصحية والزراعة والطاقة ونوعية المياه وإدارتها. ويمكن أن يؤدي الذكاء الاصطناعي، إذا كان مقترناً بتقنيات التحكم الآلي، إلى إحداث تحول في الإنتاج والأعمال التجارية، وخاصة في مجال التصنيع. وتتيح الطباعة ثلاثية الأبعاد كذلك إنتاجاً منخفضاً وأرخص وأسرع وإنتاج نماذج أولية تكرارية سريعة للمنتجات الجديدة. وتمكن التكنولوجيا الحيوية من توفير العلاجات الشخصية والتحويل الوراثي للنباتات والحيوانات. وتستخدم تكنولوجيا النانو في تنقية المياه، وتخزين الطاقة الكهربائية في بطاريات، والإدارة الدقيقة للمواد الكيميائية الزراعية، وفي توفير الأدوية. وتوفر تكنولوجيات الطاقة المتجددة الكهرباء للمناطق الريفية البعيدة عن نظم الشبكات، بينما تُستخدم الطائرات بدون طيار في الزراعة الدقيقة ويمكن أن تحدث ثورة في إيصال الإمدادات وأن تحل محل البشر في القيام بمهام خطيرة. وتستخدم السوائل المحدودة النطاق في شبكات الاتصالات وفي المجالات التي تتطلب التقاط صور عالية الاستبانة مثل رصد استخدام الأراضي والتخطيط الحضري، وستكون في متناول البلدان النامية والأعمال التجارية والجامعات بتكلفة ميسورة قريباً. ويمكن استخدام تقنية الكتل المتسلسلة في التطبيقات التي يكون مُهماً فيها ضمان سلامة وتتبع المعلومات المتعلقة بالمعاملات، مثل معاملات إدارة شؤون الهوية وتسجيل الأراضي.

84 - ومفهوم الملكية الفكرية له أهمية بالغة للابتكار، لأنه يساهم في وضع هيكل الحوافز للمبتكرين من أجل استحداث تكنولوجيات وعمليات جديدة تعزز حياة البشر. فالابتكار هو مفتاح نجاح أهداف التنمية المستدامة. ولن يتسنى إلا من خلال الإبداع والابتكار البشريين وضع حلول جديدة للقضاء على الفقر، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وضمان الأمن الغذائي والتغذية الجيدة، وزيادة فرص الحصول على الطاقة، وتحسين كفاءة استخدامها، ومكافحة الأمراض، وتحسين نوعية التعليم، وحماية البيئة، والتعجيل بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للأعمال التجارية.

ضمان المساواة في التعليم

85 - في عالم معقد وسريع التغير، يشكل التعليم حجر الزاوية في سد الفجوات بين جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. فالتعليم يدفع إلى الإدماج والتمكين على حد سواء، كما يولد المعرفة التي يمكن أن تمكن الناس من فهم تحديات عالمية من قبيل جائحة كوفيد-19 وآثار تغير المناخ فهما سليما والتصدي لها بصورة فعالة، وبطريقة علمية مستنيرة.

86 - وتشكل جائحة كوفيد-19 اختباراً للقدرة الوطنية على التحول إلى التعلم عن بعد على نطاق واسع لضمان استمرارية التعليم. وقد كشفت عن وجود ثغرات في المعرفة بشأن الأدوات المتاحة، وافقار إلى إعداد المعلمين، وإشكالات في الاتصال، ووجود تفاوتات في إمكانية الحصول على الخدمات التعليمية. ويتعرض الطلاب من ذوي الخلفيات المحرومة والضعيفة لخطر عدم اللحاق بالركب أكثر من غيرهم، ولا سيما بسبب تفاوت فرص الاستفادة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وهياكلها الأساسية وأدواتها.

87 - وبالنظر إلى الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه المدرسون في تحسين نوعية التعليم ونتائج التعلم، تحتاج البلدان إلى زيادة الاستثمار في زيادة عدد المدرسين المؤهلين، عن طريق تعزيز الدعم المقدم لتدريب المعلمين وتطويرهم المهني، فضلاً عن ضمان ظروف عمل لائقة. ويكتسي التمويل العام أهمية بالغة بالنسبة للتعليم، ويجب أن يعطي التمويل الدولي الأولوية للاستثمار في التعليم لضمان مصادر تمويل يمكن التنبؤ بها وتتسم بالاستدامة والكفاءة والاتساق.

ثالثاً - توصيات مختارة لتسريع وتيرة التقدم

88 - أبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية التنمية المستدامة والحاجة إلى التأهب للكوارث في مواجهة الصدمات غير المتوقعة التي تتعرض لها النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وفي عقد العمل، يجب أن تركز المسارات المفضية إلى التحول على استجابات على صعيد السياسة العامة، تكون مطردة ومنصفة وقابلة للاستمرار.

89 - ويكتسي مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب أهمية خاصة خلال جائحة كوفيد-19. ولكي يخرج البشر في جميع أنحاء العالم من الأزمات العالمية وهم أكثر تضامناً، سيكون من المهم التقيد بمعايير حقوق الإنسان وتعزيز الحوكمة الشاملة للجميع، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، والاستدامة البيئية، والسلام. وقد باتت خطة عام 2030 اليوم أهم منها في أي وقت مضى، ويمكن أن تقيد في تعزيز تعددية الأطراف في وقت تمس فيه الحاجة إليها.

90 - والإجراءات المبينة أدناه أوصت بها اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس وغيرها من الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية ضمن مساهماتها. وهي تعتبر أنسب الطرق وأشدّها تأثيراً لتسريع وتيرة التقدم وصياغة المسارات الكفيلة بالتغيير لتنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة:

(أ) زيادة الالتزام السياسي ودعم تنفيذ الاتفاقات الدولية القائمة؛ والتمكين من تطبيق الحوكمة التكاملية من أجل ضمان اتساق السياسات وفعاليتها؛ وتشجيع اتباع نهج أكثر شمولاً وتعزيز سياسات تستند إلى أوجه الترابط العديدة بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها لكفالة إحراز تقدم على نطاقات متعددة نحو تحقيق جميع تلك الأهداف؛

(ب) تعزيز الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، بوسائل من ضمنها النظم المستدامة للأغذية والتغذية، والحصول على التعليم والرعاية الصحية الشاملة؛ وتوفير تدابير الإنعاش التي يقودها الطلب مثل نظم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع، لتكون بمثابة عوامل استقرار اجتماعي واقتصادي في أوقات التراجع الاقتصادي؛

(ج) حماية العمال المتضررين والأسر المتضررة بشدة من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 من خلال استجابات سريعة وحاسمة منسقة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال السياسات، وهي استجابات ضرورية للتخفيف من أسوأ الآثار على المجتمع والاقتصاد؛

(د) الحفاظ على معايير ومبادئ حقوق الإنسان كحجر الزاوية لدى وضع إجراءات فيما يتعلق بجميع الأهداف المتصلة بالعلم والصحة، بما في ذلك الدعوة من أجل إتاحة اللقاحات والأدوية للجميع كعنصر أساسي من عناصر الحق في الصحة ومكافحة الأوبئة العالمية مثل كوفيد-19؛

(هـ) زيادة فرص الوصول إلى المعلومات والمعارف المتعلقة بمسائل الصحة العالمية مثل كوفيد-19 من خلال الوصول الحر إلى العلوم والبحوث؛ ودعم التدفق الحر للمعلومات الجيدة والموثوقة كوسيلة من وسائل مكافحة المعلومات المغلوطة؛ وضمان تزويد من ليست لديهم إمكانيةولوج الرقمي بالمعلومات عن طريق الإذاعة أو غيرها من وسائل الاتصال؛

(و) إعطاء الأولوية لتقديم المساعدة إلى البلدان التي تعاني من أزمات متطاولة غالباً ما تكون نتيجة اجتماع عوامل متعددة، منها النزاعات والكوارث الطبيعية وتغير المناخ؛ واتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من أثر الجوع وسوء التغذية والمعاناة، واتخاذ إجراءات في الأجلين المتوسط والطويل لبناء القدرة على الصمود؛ وتجنب الإفكار؛ ومعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛

(ز) تعزيز التواصل والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة على طول سلسلة توزيع الأغذية من أجل تحسين اللوجستيات والمناولة والتخطيط، سواء داخل البلدان أو عبر الحدود؛

(ح) إشراك مجتمعات المهاجرين والمغتربين في تخطيط السياسات والبرامج التي تربط بين الهجرة والتنمية؛

(ط) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بوصف ذلك عاملاً حاسماً معجلاً بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص؛ وتعزيز المساواة عن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛ والتوفيق بين الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة بتمويل كاف، من خلال تعبئة الموارد المالية؛

(ي) الاستثمار في الطفولة، بما في ذلك النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والصحة، ونظم وأدوات حماية الطفل؛ وتهيئة بيئة حاضنة للمراهقين والشباب تغذيهم بما يلزمهم لإعمال حقوقهم وتحقيق قدراتهم على أكمل وجه؛ ودعم البلدان للاستفادة من العائد الديمغرافي؛

(ك) تعزيز ودعم الإدارة المتكاملة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، مثل البيئات الأرضية والغابات ومجموعات المياه والبيئات البحرية والمحيطات والنظم البحرية؛ وتحسين إدارة المياه العذبة وحمايتها واتصالها؛

(ل) التعجيل بالاستثمار في علوم المحيطات من أجل زيادة القدرات العلمية والتقنية على الصعيد العالمي من أجل الرصد والتقييم وتقديم الحلول لصانعي القرارات من أجل عكس اتجاه التدهور في صحة المحيطات، وتحفيز فرص جديدة للاستخدام المستدام للمحيطات؛

(م) التأكيد على الدور الحاسم للغابات والأشجار والإدارة المستدامة للغابات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي إيجاد حلول للتحديات العالمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وفقدان التنوع البيولوجي، وشح المياه والتلوث، وانعدام الأمن الغذائي والتغذية، وتردي حالة الأراضي والجفاف، والغبار والعواصف الرملية والترابية، وزيادة خطر الكوارث الطبيعية؛

(ن) إعادة التأكيد على الدور الأساسي للتنوع البيولوجي في تحقيق خطة عام 2030 ودعم وضع إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

(س) فصل النشاط الاقتصادي عن الاستخدام غير المستدام للموارد والآثار البيئية السلبية، ووضع سياسات وحوافز اقتصادية مواتية لتسريع الانتقال إلى اقتصادات تحمي التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وتكون خفيفة الكربون ومقتصدة في استهلاك الموارد وشاملة للجميع من الناحية الاجتماعية؛

(ع) التعجيل بالاستثمار الطويل الأجل في البنى التحتية المتينة من أجل التنمية المستدامة، بوسائل من بينها الاستثمارات العامة والحوافز المقدمة للقطاع الخاص، وزيادة الاستثمار في إدارة المخاطر والتأهب لها، وتمتين الأطر التنظيمية، وتعزيز شبكة الأمان المالي الدولي وإطار القدرة على تحمل الديون؛

(ف) بناء مدن مستدامة تلبي الاحتياجات الحيوية مع الحفاظ على الطبيعة، واستعادة التنوع البيولوجي، وصون خدمات النظم الإيكولوجية وتحسينها؛

(ص) التوسع في الحلول المالية من أجل البنى التحتية القادرة على تحمل تغير المناخ والتنمية الاقتصادية على المستويات المحلية؛ وزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة من خلال دعم أطر السياسات المواتية السليمة، ووضع مشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً، وأدوات للحد من المخاطر، وتدابير التوفيق؛

(ق) تقديم مزيد من المساعدة التعاونية الواسعة النطاق إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ر) الانتفاع بالابتكارات التكنولوجية للحد من الكوارث والتصدي لها والتعافي منها؛ والاستفادة من الإجراءات والنظم الإقليمية لمعالجة طابع الكوارث العابر للحدود؛

(ش) وضع رؤية وإطار مشتركين لاقتصادات رقمية شاملة للجميع لا تترك أحداً خلف الركب، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعبئ رأس المال الاستثماري وتحشد الدعم التقني، وتستحدث أدوات لقياس شمول الجميع؛

(ت) إعطاء الأولوية للاستثمارات العامة، كالموارد التقنية والبشرية والمالية، في نظم البيانات السكانية وزيادة تلك الاستثمارات، بما في ذلك جولة التعدادات لعام 2020، من أجل إرساء أقوى أساس لتصنيف البيانات، مع مراعاة أن البيانات الجغرافية المكانية العالية الجودة وأساليب التقدير الجديدة توفر أدوات جديدة لتحديد أوجه عدم المساواة وتحسين توزيع الخدمات الوطنية لتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية؛

(ث) تشجيع نقاش شامل للجميع بشأن التكنولوجيات الرائدة، وتحسين الاستشراف والتقييم التكنولوجي. ويتعين على المجتمع الدولي تعزيز فهمه للمخاطر والفوائد، فضلا عن خيارات السياسة العامة من أجل توجيه الابتكار بطرق لا تدع أحدا يتخلف عن الركب. والبلدان مدعوة إلى الاضطلاع بمبادرات للرؤية الاستراتيجية والتقييم التكنولوجي بهدف زيادة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتكنولوجيات الجديدة والمبتكرة؛

(خ) تعزيز الأطر القاعدية المتصلة بالتكنولوجيات الرائدة. وإلى جانب الفرص الرئيسية للتنمية المستدامة والشاملة للجميع، يمكن للتكنولوجيات الرائدة أيضا أن تثير مسائل تتعلق بحقوق المواطنين والخصوصية وملكية البيانات والأمن الإلكتروني؛

(ذ) تشجيع الأدوات المالية الجديدة لتسخير إمكانات الابتكارات الرقمية من أجل تمويل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك منصات التمويل الرقمية، والخدمات الرقمية المبتكرة، ورقمنة المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وحشد الموارد المحلية؛

(ض) ضمان برامج إنمائية أكثر شمولاً للجميع توفر إمكانية الوصول والفرص لجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في إطار يُشرك المجتمع برمته، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والفئات الشابة، مع تمكين المرأة وإدماجها في عملية صنع القرارات بجميع مستوياتها؛

(أ أ) تسخير إمكانات التكنولوجيا والابتكار لتحسين حياة النساء والفتيات وسد الفجوة الإنمائية والفجوة الرقمية؛

(ب ب) سد الثغرات القائمة في البيانات والأدلة من خلال تحسين وانتظام جمع الإحصاءات الجنسانية وتحليلها واستخدامها من أجل تعزيز تنفيذ السياسات والبرامج وتقييمها؛

(ج ج) تعزيز التعاون الدولي، بما فيه التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، للوفاء بالالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

(د د) زيادة الجهود الرامية إلى إشراك القطاع الخاص في تنفيذ خطة عام 2030، وكذلك تمكين الشراكات لتعزيز اتساق السياسات والتجانس التقني بين القطاعين العام والخاص؛

(ه ه) الاستثمار في تدابير فعالة لمنع ومكافحة الإجرام بكل أشكاله ومظاهره؛ وضمان إجراء حوار شامل للجميع بشأن جوانب منع الجريمة والعدالة الجنائية كافة؛ وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات؛

(و و) تعزيز ثقافة الشمول في مختلف النظم التعليمية من أجل الوصول إلى جميع المتعلمين، منذ السنوات الأولى، وإعطاء الأولوية للفئات الأضعف والأكثر حرمانا؛ وتحسين أطر القوانين والسياسة العامة والتخطيط للنهوض بالحقوق والتصدي للأعراف والمواقف الاجتماعية الضارة الكامنة وراء الاستبعاد في مجال التعليم؛ وإدماج الفئات الضعيفة من المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا في نظم التعليم الوطنية، وضمان استمرارية التعليم في حالات النزاع وفي سياقات التأثر بالآزمات؛

(ز ز) زيادة قدرة نظم التعليم والتدريب على التكيف من أجل تحسين قابلية الفئات الشابة للتوظيف وتزويد الشباب والكبار بمهارات تلائم القرن الحادي والعشرين من منظور شامل للحياة كلها، على أن تكون تلك المهارات قابلة للنقل؛

(ح ح) كفاءة وصول جميع المتعلمين إلى بيانات تعلم رقمي تكون مجدية ومتجاوبة بغض النظر عن إعاقات المتعلمين أو وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي أو موقعهم الجغرافي؛

(ط ط) زيادة التمويل المحلي المخصص للإنفاق العام في مجال التعليم، ولا سيما عن طريق توسيع الوعاء الضريبي، والإصلاح الضريبي، وتدابير مكافحة الفساد، وكذلك من خلال التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة؛

(ي ي) زيادة التمويل الدولي للوفاء بالنسبة المرجعية البالغة 0,7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي وتخصيص ما لا تقل نسبته عن 10 في المائة من ذلك للتعليم، وتزويد البلدان الأكثر تأخرًا عن الركب بمساعدة إنمائية توافق وضعها وتعزيز التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة؛

(ك ك) تعزيز قدرات الحكومات والمؤسسات الوطنية على استيعاب التقدم التكنولوجي؛

(ل ل) مواصلة برامج العمل الرقمية الوطنية التي تدعم سد الفجوة الرقمية فيما يتعلق بإمكانية الوصول والمهارات ذات الصلة من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والبنى التحتية المناسبة، وتحسين قدرات الجهات المستخدمة، ولا سيما قدرات الفئات الضعيفة والشبابية وفئة النساء والفتيات؛

(م م) تعزيز سياسات تطوير المهارات ذات الصلة بالتغير التكنولوجي السريع من حيث التعلم مدى الحياة، والتدريب على ريادة الأعمال، والارتقاء بمهارات المبتكرين، وبناء قدرات الباحثين؛

(ن ن) دعم الابتكار عن طريق إنشاء آليات تمويل وبرامج أخرى لدعم قيام قطاع الأعمال باعتماد تكنولوجيات جديدة؛ ونشر تطبيقاتها؛ وتبادل أمثلة نماذج الأعمال الناجحة؛

(س س) دعم جهود بناء القدرات لمساعدة الحكومات والشركات في جهودها الرامية إلى توفير وجمع البيانات المتعلقة بالأداء وتأثيرات الشركات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛

(ع ع) تعزيز الشعور بقيمة الثقافة كمورد إيجابي ووسيلة لتعزيز الشمول والمشاركة وقدرة الإنسان على الصمود، ولا سيما في أوقات تعاظم اللامساواة والارتباك والخوف؛

(ف ف) بناء القدرات اللازمة لتيسير استخدام التكنولوجيات والحلول الابتكارية ونشرها واعتمادها وتكييفها وتطويرها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية؛

(ص ص) الاستثمار في البيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز القدرات الإحصائية لسد الثغرات التي تعترض البيانات من أجل تمكين البلدان من توفير بيانات وإحصاءات مصنفة وعالية الجودة وموثوق بها في الوقت المناسب، وإدماج الأهداف بشكل كامل في نظم الرصد والإبلاغ؛

(ق ق) توفير بنى تحتية موثوقة للبيانات المتصلة بالهجرة والتنمية المستدامة من أجل تنفيذ السياسات في المستقبل؛

(ر ر) دعم إنشاء آلية تمويل مبتكرة بهدف تعبئة الأموال المحلية والدولية معاً لمساعدة الحكومات على تعزيز القدرات المتعلقة بالبيانات وبناء نظم إحصائية مستدامة؛

- (ش ش) تعزيز منابر تحليل البيانات المفتوحة المصدر لكي يتيسر الولوج إلى مجموعات البيانات الكبيرة ومعالجتها وتحليلها، حتى يتسنى تعزيز قدرات البلدان على تحقيق الاندماج في أطر الرصد الوطنية؛
- (ت ت) تعزيز أهمية الاستثمار المستدام في جمع البيانات؛ وتبادل واستخدام البيانات لدعم الخدمات القائمة على العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- (ث ث) إذ تقترب الأمم المتحدة من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، تجديد الالتزام بالقواعد والمؤسسات المتعددة الأطراف؛ والمشاركة في إصلاحها من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة وضمان انتقال عالمي نحو تنمية منصفة ومستدامة.
-